



بيروت: 2013-07-18

دراستان من الأميركية تحذران من المخاطر الصحية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بأزمة اللاجئين السوريين في لبنان

حذر تقرير عالمي نشرته دورية "لانسييت" الطبية الشهر الفائت، وشارك في إعداده فؤاد م. فؤاد، أستاذ العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت، من أن أزمة اللاجئين السوريين قد تتحوّل إلى كارثة إقليمية، بعد تدمير معظم مراكز الخدمات الصحية في سوريا، كما أن تلك الموجودة في لبنان والأردن المجاورين تتعرّض لضغوط شديدة جراء تدفق أعداد هائلة من اللاجئين.

وقد ورد في تقرير "لانسييت" الذي شارك في إعداده آدم كوتس من جامعة كامبريدج: "يؤدّي تدفق اللاجئين الذين قد يبلغ عددهم 3.5 ملايين نسمة بحلول نهاية العام الجاري، بحسب تقديرات الأمم المتحدة، إلى شل منظومة الصحة العامة في البلدان المجاورة ويمكن أن يتسبّب بانهيارها".

وأضاف التقرير أن كل الخدمات العامة في لبنان تتعرّض لضغوط شديدة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه بحلول نهاية العام 2013، سيصل عدد الطلاب السوريين في المدارس الرسمية في لبنان إلى 450 ألفاً في مقابل 350 ألف طالب لبناني فقط، كما جاء في التقرير. فضلاً عن ذلك، تتراجع الأجور والاستثمارات الأجنبية؛ وتعجز مرافق الإصحاح في المدن والإمدادات المائية عن تلبية الاحتياجات؛ كما أن المدارس ومنشآت الرعاية الصحية تعاني من الاكتظاظ. وعلى الرغم من توافر خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية للسوريين في لبنان، يجد اللاجئون أنفسهم مضطرين إلى دفع مبالغ نقدية طائلة تتخطّى الإمكانيات الماديّة لعدد

كبير منهم. لا تغطّي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوى جزء من التكلفة (75%) لخدمات الرعاية الثانوية، ولا تقدّم أي نوع من الدعم للأمراض المستعصية التي تتطلب علاجاً كيميائياً أو غسيل كلي أو نقل دم. وهكذا تقع التكلفة في هذه الحالات على عاتق الأفراد أو المنظمات الأهلية المحلية. تجدر الإشارة إلى أن وحدهم السوريون المسجلون لدى المفوضية يحق لهم الحصول على المساعدات من الأمم المتحدة.

لقد شهدت سوريا زيادة كبيرة في تفشي الأمراض السارية كالحصبة والتيفوئيد والليشمانيا والإسهال الحاد والتهاب الكبد، هذا فضلاً عن المخاطر الشديدة بتفشي الأوبئة في الأشهر المقبلة. وبما أن الخدمات الصحية الوطنية لا تعمل كما يجب، غالباً ما يعتمد السوريون على البلدان المجاورة للحصول على الرعاية الصحية.

في الأردن، ارتفع عدد السوريين في المشافي العامة بنسبة 250 في المئة تقريباً في الأشهر الخمسة الماضية، في حين أن عدد السوريين الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية خارج المخيمات ازداد بمعدّل حوالي 600 في المئة، كما ورد في التقرير.

ولفت التقرير أيضاً إلى أنه "على ضوء التصريحات الأخيرة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتزويد المعارضة بأسلحة فتاكة، وما يبدو من معركة تلوح في الأفق في حلب، فإنه من المرجح أن تزداد أعداد اللاجئين والاحتياجات الإنسانية والتحديات بوتيرة سريعة خلال الأشهر الستة المقبلة. إلا أن قدرات الاستجابة تبقى دون المستوى المطلوب، وهي ليست موجّهة جيداً لتلبية الاحتياجات الفعلية".

وفي الإطار عينه، حذّر موجز للسياسات صادر عن معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية من التداعيات الاقتصادية السلبية التي يمكن أن تترتب على لبنان جراء الإدارة السيئة لأزمة اللاجئين السوريين.

وقد استعرض موجز السياسات النتائج التي توصلت إليها دراسة أجريت حول تأثير النزوح السوري القسري إلى لبنان وردود الفعل عليه. ويستند في هذا الإطار إلى عمل ميداني في قرية

بينين السنية وإلى استطلاع آراء على صعيد البلاد شمل عيّنة تمثيلية من 900 شخص. والدراسة هي من إعداد المعهد النروجي للدراسات الدولية التطبيقية (Fafo) الذي يُصدر بحثاً في السياسات مستندة إلى الأدلة.

وورد في الدراسة أن نحو 570 ألف لاجئ سوري كانوا قد تسجّلوا رسمياً أو ينتظرون تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحلول نهاية حزيران 2013، مع العلم بأن تقديرات الحكومة اللبنانية التي تشمل العمّال المهاجرين تشير إلى وجود أكثر من مليون سوري في لبنان. والجدير ذكره أن اللاجئين غير المسجلين ليسوا مخولّين الحصول على مساعدات من الأمم المتحدة، ما يتسبّب بمزيد من الضغوط على الخدمات والمجتمعات المحلية.

ولفتت الدراسة إلى أن المنافسة المتزايدة على الوظائف النادرة، لا سيما في قطاع الوظائف غير الماهرة، مارست تأثيراً سلبياً على حسن الوفادة الذي أظهره اللبنانيون في البداية تجاه اللاجئين السوريين. فبحسب الاستطلاع الذي أجراه معهد Fafo، يعتبر معظم اللبنانيين أن السوريين يستولون على وظائفهم ويتسبّبون بتراجع الأجور. فقد حدّرت الدراسة من أن "اللاجئين السوريين يجمعون في مصدر رزقهم بين المساعدات ومدخول العمل، في حين أن هذه الفرصة ليست متاحة أمام معظم اللبنانيين الفقراء، ما يؤدي إلى تهيش الشعب المضيف". وأضافت أن "اللبنانيين، لا سيما أولئك الذين لم يتلقوا تحصيلاً علمياً نظامياً ويعتمدون على سوق العمل غير الماهرة، يواجهون نتائج كارثية جرّاء المنافسة من اللاجئين السوريين الباحثين عن عمل. فعدد كبير منهم يخسر وظيفته أو يُضطرّ إلى القبول بأجور أكثر تدنياً من السابق".

وخلصت الدراسة إلى أن أوجه التفاوت الاقتصادي الناجمة عن عدم المساواة في الفرص المعيشية، تولّد استياء لدى اللبنانيين من اللاجئين السوريين ومواقف متناقضة تجاههم، مشيرة إلى أن "الإقصاء الاقتصادي وفقدان الأمل بالمستقبل يمكن أن يؤدي إلى زيادة تجنيد الشباب في المجموعات القتالية، بما يقود إلى ارتفاع احتمالات الحرب في لبنان".

وعرض موجز السياسات الصادر عن معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ومعهد Fafo، مجموعة من التوصيات:

- تطبيق برامج "المال مقابل العمل" على اللاجئين السوريين، للحد من التشنجات الاجتماعية الناجمة عن المنافسة في سوق العمل التي تتسبب بها الفرصة التي يفقد منها اللاجئون السوريون وتتيح لهم الجمع بين المساعدات والوظائف المتدنية الأجور.
- استهداف الأسر اللبنانية والسورية الفقيرة على السواء بالمساعدات، إنما بطريقة مدروسة تفادياً لتوليد أشكال جديدة من التبعية للمساعدات.
- تثبيت دعائم آلية منسقة لتسجيل اللاجئين لدى وصولهم إلى البلاد، ويُفضّل أن يتم ذلك من خلال تمكين السلطات المحلية ومنحها الصلاحيات اللازمة للحصول على لمحة عامة عن فئات اللاجئين المسجلين والمساعدات التي يتلقونها والتنسيق بين المنظمات الأهلية وشبكات المساعدات المحلية التي تعمل على الأرض.
- منح دعم إضافي للاجئين الذين يعانون من الهشاشة وغير القادرين على تدبير أمورهم في ظل آلية المساعدات غير المنظمة، لا سيما خلال الشهرين الأولين لوصولهم إلى لبنان.
- تطبيق برامج وأنشطة لمعالجة التشنجات الفئوية والأحكام المسبقة والتعصب.

تأسست الجامعة الأميركية في بيروت في العام 1866 وتعتمد النظام التعليمي الأميركي الليبرالي للتعليم العالي كنموذج لفلسفتها التعليمية ومعاييرها وممارساتها. والجامعة هي جامعة بحثية تدريسية، تضم هيئة تعليمية من أكثر من 600 أعضاء وجسماً طلابياً من حوالي 8000 طالب وطالبة. تقدم الجامعة حالياً ما يناهز مائة برنامج للحصول على البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، والدكتوراه في الطب. كما توفر تعليماً طبياً وتدريباً في مركزها الطبي الذي يضم مستشفى فيه 420 سريراً.

For more information please contact:

Maha Al-Azar, Associate Director for Media Relations, ma110@aub.edu.lb,
01-75 96 85

Website: www.aub.edu.lb

Facebook: <http://www.facebook.com/aub.edu.lb>

Twitter: http://twitter.com/AUB_Lebanon